من السبت إلى السبت

كتابة تاريخ الثورة

● كل ماهل على الشعب اليمني شهر سبتمبر من كل عام كل ماوقف الكاتب أو الصحفي أمام الثورة محتاراً من أين يبدأ الكتابة عن هذه الثورة؟ .. والثورة أي ثورة –كما يقول الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح كالنهر، والنهر– على عظمته يتألف من قطرات من الماء .. والثورة كذلك على عظمتها تتألف من أعمال صغيرة أو كبيرة صنعها أفراد عديدون من البشر ومن قطرات أعمالهم –وفي معظم الأحيان من قطرات دمائهم– يتكون النهر الذي يصنع التغيير ويبدع في الإخصاب والنماء .. ولذلك فقد يجد الكاتب أن من أيسر الأمور الحديث عن الثورة، لكنه قد يجد في قرارة نفسه أنه من الصعب عليه الحديث عن الثوار الذين صنعوا الثورة .. لأن الناس كما قال (نابليون) عَالَمَان .. عالَم أشعل الثورة ومات في سبيلها، وعالَم ظهر من على المسرح وانتفع بخيراتها، والذين عاشوا أوضاع ماقبل الثورة هم أكثر الناس إيماناً بالثورة وهم أكثر الناس معرفة بالماضي والحاضر .. وما كانت البلاد تتعرض له من ظلم الإمام وأعوانه وأركان نظامه..

أحمد اسماعيل الأكوع

إن اليمن بحاجة إلى استرجاع التاريخ وإعادة قراءته ووضعه للمناقشة أمام الأجيال التي لاتكاد تعرف شيئاً عن عهود ماقبل الثورة .. ومن نافلة القول: إن اليمن بعد أربعة عقود من الزمن تكاد أن تنسى الماضي القريب والبعيد ومن أخطر آفات الشعوب النسيان .. نسيان التاريخ بكل ماحفلت به السنوات من خير أو شر .. نسيان الأشخاص الذين أحسنوا أو الذين أساءوا .. وفي الشعوب التي تمتلك خلفية حضارية كاليمن .. والتي لايمكن أن نطلق عليها بالمتخلفة أو الجاهلة .. لأن ذلك التخلف أو الجهل لم تصنعه اليمن .. وإنما صنعه حكامها الذين حكموها بالقهر والعبودية والتجهيل ..

وبرغم ذلك فإنه من المؤسف جداً أن تبقى مهمة الكتاب والشعراء والمفكرين قاصرة في بعض الأوقات على محاربة النسيان إذ لابد لهؤلاء المفكرين والمتعلمين من القيام بدورهم الإيجابي في نشر ألوية التذكر وإعانة شعوبهم على استيعاب تاريخهم الصحيح بعيداً عن المبالغة المفرطة أو الإهمال والتجاوز .. وللأسف فإن الشعب اليمني كان قد تشبع بثقافة تقديس صانعي العذاب وعدم الشعور بالمسؤولية وانحيازه للسلبيات أكثر من انحيازه للإيجابيات لكن قد يكون هذا في نظرنا مبرراً في صفوف العامة من الناس نتيجة لإدراكهم المحدود بالوقائع وجهلهم بها.

لكن عندما يكون ذلك من قبل المثقفين وممن أعطتهم الثورة قدراً كبيراً من العلم والمعرفة فإن ذلك الجهل بالوقائع من قبل هؤلاء قد لايشكل سوى الكارثة بعينها وهو لايشيع نوعاً من التغاضي عن فصول المأساة التي عاشها شعب اليمن طوال نصف قرن من حياة العصر الحديث وإنما يساعد الباطل على تثبيت دعائمه وإقامة أوكاره ويمكّن الشعب من الركون إلى النسيان والابتعاد عن مناخ الاستفادة من التجربة..

■ كهرباء:

● البعض يعاتبني على تقصيري لعدم تناول الكهرباء طفي لصي، ولكني في الحقيقة لم أرغب في الكلام حول موضوع كهذا لأنني استمعت إلى خبر من بعض الفضائيات مفاده أن الكهرباء في اليمن لاتغطي إلا نسبة ٤٠٪ فقط، وإذا أخذنا مدينة صنعاء كمثال فنجد أن عدد سكانها حتى عام ١٩٩٩م بلغ حوالي أكثر من مليون ونصف وتوسعت مساحة المدينة إلى حوالي (٢٥٠) كيلو متراً مربعاً بينما كان عدد سكانها عام ٦٢م حوالي خمسين ألفاً فقط في مساحة لاتتجاوز ١,٥كيلو متر مربع.

ولهذه الأسباب فأن التطرق لموضوع الكهرباء يحتاج من الكاتب إلى التحري والدقة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تطبيق نظام طفي لصي، ويقال إن العجز يصل إلى ٥٠ كيلووات في العاصمة وحدها.

■ آخر الكلام:

– «قيل لما ولّي سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخلافة كان يبكي ليلاً ونهاراً، فقيل له لم هذا البكاء فقال: لأني وليت أمراً إن أعْدل أحاسب، وإن أظْلم أُعاقب، إن نُمت بالنهار أضعتُ الرعية، وإن نمتُ بالليل أضعتُ نفسي».

العطش .. العطش ياجهات الاختصاص

سامي الحداد

● شهدت السنوات الماضية حراكا تنمويا نهضت به قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ الزعيم القائد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وذلك بهدف ترسيخ مداميك البنية التحتية من مشاريع وخدمات مختلفة نعمت بها مختلف مديريات الجمهورية وبدون استثناء فكانت منطقة (حوبان –قدس) مديرية المواسط بمحافظة تعز من المناطق التي حظيت بانشاء مشروع مياه متكامل كان التعويل عليه تغطية احتياجات المواطنين من خلال تزويدهم بالمياه.. والتي افتقروا لها لعقود زمنية عديدة .. وظلت قلوبهم تتراقص أملا بهذا الآتي الذي سينتشلهم من ألم المعاناة التي انهكت كواهلهم وكانوا خلالها يبللون شفاههم بالندى المحمول على اكتاف نسائم الفجر.. ويرتشفون السراب المتراقص في مسارح الظهيرة بدلا عن المياه التي عزّت عليهم وندرت.

وبهذا الاتجاه وفي الوقت الذي غطت فيه المشاريع التنموية والخدمية المختلفة مساحة الوطن برمته خاب أمل ابناء منطقة قدس.. وتلاشت احلامهم بولاده ذلك المشروع وخروجه اليهم معاقا .. عسير فاقد القدرة على الحركة أو السير.. وذلك بعد أن اصابته حمى الإهمال في فراش المخاض وسيظل ملازما له حتى هذه اللحظة.

وهو الأمر الذي تطلب من ابناء المنطقة اطلاق العنان لحناجرهم لبث صرخات الاستغاثة والتي لم يجب عليها سوى صداها. ورفعوا اكفهم تضرعا لله عزوجل لأن يبعث اليهم من ينقذهم من لفحات العطش القاتل.. فاستجيب دعاؤهم بزيارة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمنطقة في ٢٠ / ١ / ٢٠٠١م تلمس عندها همومهم ومشاكلهم وتعرف على آلامهم ومعاناتهم فكان تعثر مشروع المياه هو ذرورة الهموم وسنام المشكلات فوجه الرئيس الجهات المختصة على حد قول أحد أعيان المنطقة بضرورة استكمال هذا المشروع خلال اسبوع.

فاستبشر المواطنون بذلك خيرا.. واستأنسوا بذلك التوجيه من الاخ الرئيس والذي سيزيح شبح العطش القاتل وظنوا أن الجهات المعنية بتنفيذ المشروع ستسرع الخطى باتجاه استكماله وإخراجه الى حيز الوجود حيا معافى بعد أن أقعد من سقم اللامباله.

إلا ان الصمم الذي أصاب آذان الجهات المسئولة والمعنية بتنفيذ هذا المشروع عقد العزم على أن يظل المشروع كما هو عليه سقيما لصيقا لفراش العلة الى ماشاء الله.

وعليه وازاء ذلك التجاهل والتطارش .. ولعدم قدرة ابناء المنطقة على إنقاذ مشروعهم من الفناء الأبدي الذي لاحياة بعده فقد أثروا أن تكون صحيفة الثورة هي اللسان الذي يطلقون عبره صيحات الاستغاثة والألم والمنبر الكفيل بتحريك السواكن واستنهاض الهمم لحث الخطى وتسرع لتطبيب المولود المعاق.. وانقاذ المشروع المتعثر .. فترفع عن كواهلهم ثقل المعاناة الكابسة على رؤوسهم ولعقود زمنية متتالية .

المستقبل أجمل لهذا الوطن

■ اختزال الوطن في قضية أو موقف هي محاولة يائسة لتشويه مكامن كل شيء جميل ومفرح مثل الذي يحاول تغطية أو حجب نور الشمس (بمنجل) كما يقول المثل.

فالوطن أكبر وأجمل من كل كتاباتنا وشطحاتنا الصحفية وضجيج أقلامنا وسواد حبرنا، الوطن ينتظر مشاركتنا الواعية في عكس همومه وتعزيز وحدته الداخلية والتسابق المخلص للدعوة والتنوير في مسيرة التنمية الشاملة.. صحيح لدينا فساد وهناك ممارسات غير مسئولة من قبل القلة ممن يفترض أنهم موظفون عموميون حريصون على سيادة القوانين وصيانة الدستور، حتى اصبحنا نعيش وضعاً اقتصادياً لا نحسد عليه و.....و..... ولكن ما العمل؟!

د.محمد معمر عبدالوهاب

هل نخرج حرابنا ونغرزها في جسد الوطن لنزيد آلامه وهمومه، أم نحاسب أنفسنا لأننا تقوقعنا في زوايا ضيقة نراقب الأخطاء ونرصد الممارسات السيئة ثم نخرج فجأة لنتشفى ونسطر العبارات النارية والافكار الظالمة دون المساهمة في التقويم السليم والمنصف لنبرز مكامن الضعف والتقصير ونشيد بجوانب الإيجاب الساطعة.

علينا واجب ديني ومسئولية وطنية شئنا أم أبينا تجاه وطننا وشعبنا يجب الوفاء بها، فالوطن ليست مسئولية المواطن/ علي عبدالله صالح الذي يشغل منصب رئيس الجمهورية وإن كان يتحمل العبء الأكبر ولكن المسئولية تضعنا جميعاً في المحك العملي نتقاسم السلب والإيجاب ونصلح الخلل كل في مجال عمله وحدود صلاحيته ومسئولياته اليومية..

فالموظف مسئول أمام الله وامام الشعب عن إنجاز واجبه بأمانة وإخلاص واستقبال المواطنين وإكمال معاملاتهم بدون تأخير أو مماطلة، وخطيب المسجد مسئول عن إرشاد الناس لما فيه خير الوطن وتماسك بنائه الداخلي ، والمدرس تقع عليه أمانة إعداد الأجيال بعيداً عن التعصب والتعبئة الخاطئة ليكونوا قادة للمستقبل، والأحزاب والتنظيمات مسئوليتها حشد الجماهير للمساهمة الواعية في بناء الوطن، ورجال السلطة الرابعة مهامهم توجيه حبر أقلامهم النيرة للدفاع عن الوطن والمواطن، وبما يعزز حب الوطن والإخلاص له بدلاً عن التحريض ضده وتعريض سيادته للخطر.

الوطن هو المظلة التي تتسعنا جميعاً سلطة ومعارضة ، نلتحف سماءه ونسعد بعطائه ،نتبادل الأدوار في إطار المصالح العليا التي اتفقنا عليها لنعيد له السعادة ونجدد تمسكنا بالحكمة اليمانية التي يحسدنا عليها الآخرون.. فهل وعينا ما المطلوب منا لهذا الوطن كيف نطبق (حب الوطن من الإيمان) وحتى لا نوسع الخرق في جسده فينهد البناء علينا جميعاً، وعندها لا ينفع الندم لأننا سوف نتحمل المسئولية التاريخية أمام الأجيال.. فلنحاسب أنفسنا قبل أن ننتقد عطاءات الآخرين، ونقوم اداءنا إذا أردنا الحديث عن التصحيح فالأمانة كبيرة ونحن شعب الإيمان والحكمة، احفاد سبأ وحمير عشاق الغد الجميل والسعيد ، حملة راية الوحدة العظيمة الخفاقة على الدوام.

فهلموا لبناء الوطن معاً يداً بيد ، بعيداً عن الماضي الذي أصبح في ذمة التاريخ فأجمل أيامنا هي التي لم نعشها بعد والمستقبل هو الأجمل في عيون كل المخلصين العاشقين لهذه الأرض الخيرة.

الإصلاح الإداري بوابة الإصلاح الشامل

أحمد عبدربه علوي(●)

● لاأحد منا ينكر .. أن الحكومة تواجه تحدياً صعباً يتمثل في ترجمة الفكر الجديدالذي جاء بها للسلطة إلى قوانين إدارية وسلوكيات وظيفية، ولا يخفى على أحد أن الإصلاح الإداري هو إحدى البدايات الصحيحة نحو الاصلاح الشامل الذي ننادي به منذ فترة ولا نزال ننادي به حتى الآن في هذا العصر الذي لايقف فيه الاصلاح الإداري عند حد، فحتى وقت قريب ربما لايتجاوز عشر سنوات أو أكثر كان في إمكان أي دولة بما فيها دولتنا تهدف إلى إصلاح جهازها الإداري أن تضع خطة تقوم بتنفيذها على مدى عدة سنوات، ولكن الأمر الآن يختلف لأن التغيير الذي أحدثته ثورة الاتصالات والمعلومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يجعل الإصلاح الإداري عملية مستمرة لاتتوقف في مختلف مؤسسات وهيئات الدولة والمجتمع على حد سواء وتحتاج تلك العملية إلى أفكار وتصورات متجددة لتطوير العمل والأداء في هذه الهيئات والمؤسسات.

كما يتطلب ذلك تطوير النظام التعليمي بقدر الإمكان ليواكب المستجدات التي لاتنتهي وإعطاء أولوية لتعليم الإدارة بكل جوانبها على أسس حديثة تستجيب للتطورات التي تحدث بشكل مستمر.

وفي موضوعنا هذا نعتقد أن أخطر الوظائف المؤثرة على مسار الإصلاح هي وظيفة مدير عام شئون الموظفين أو وظيفته (المدير العام)، حيث أنها ركن نجاح الإدارة أو سبب انهيارها، لذلك فإن عملية اختيار (المدير العام) من أكثر الأمور تأثيراً على مستوى الأداء الوظيفي للإدارة، ولا نبالغ إذا اعتبرنا عملية اختيار المدير العام مقياساً حساساً للإصلاح الإداري، وبالرغم من هذه الأهمية إلا أننا نرصد أخطاء جوهرية تحيط بعملية اختيار وتشغيل المدير العام ونعتقد أن ذلك يضرب عملية الاصلاح الإداري في مقتل وذلك على النحو التالي:

١- أن يتم تحديد شروط ومواصفات شاغل الوظيفة بحيث تكاد تنطبق على شخص معيّن ولا يتم الإلتفات للدرجات العلمية الأعلى في ذات التخصص ولا يتم الإعلان عن جميع الشروط بالصحف عند الإعلان عن الوظائف المراد شغلها وإنما يكتفي بالإشارة إلى أن باقي الشروط موجودة بالإدارة.

٢- أن يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. لأن ذلك يكون له العديد من المردودات الإيجابية، ذلك أن الشخص الذي يتم وضعه في مكان لايتناسب وقدراته وإمكاناته واستعداداته النفسية اضافة إلى مؤهلاته تكون النتيجة أن الموقع الذي يوضع فيه لايمكن أن ينجز مهامه ولا يمكن أن يتم فيه أي شكل من أشكال التطور والتحسين والعكس صحيح تماماً .. حينما يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب فإن النتيجة المؤكدة غير قابلة للنقاش أو الجدل.

إن جوانب الإيجاب والتحسن والتطور سوف تتنامى وتتعمق في هذا الموقع الذي سيوضع فيه هذا الشخص الذي يمتلك القدرة والاستعداد والمؤهلات الضرورية الواجب توفرها لمن يشغل هذا الموقع أو ذاك.

أما أخطر سلبيات هذه العملية فهي مايحدث في كثير من إداراتنا الحكومية من تقييم واختيار المدير العام أو الوكيل على أسس ومواصفات لوظيفة معينة وطبقاً لخطة تطوير أداء لإدارة معينة، ثم يتم تشغيل هذا المدير العام أو الوكيل في وظيفة أخرى وإدارة مختلفة تماماً عما تم تقييمه على أساسها، وتلقى خطة تطوير الأداء في سلة المهملات الإدارية كأن لم تكن، وهذا لايبطل فقط عملية اختيار المدير العام أو الوكيل وإنما يترتب عليه أحقية الدولة في استعادة جميع البدلات والمزايا المالية التي تم صرفها للمدير العام أو الوكيل بناء على ترشيحه للقيام بوظيفة أخرى بمواصفات أخرى لم يقم بها إطلاقاً.

والأمر الغريب أن هذه المخالفة الإدارية الصارخة تحدث وتنتشر على مرمى حجر من هيئات الرقابة الادارية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبات) بدون أن يحركوا ساكناً، ولذلك فنحن في انتظار التعديلات والإصلاحات والقرارات التي تنوي الحكومة الموقرة بأجرائها لاستكمال مسيرة الاصلاح الإداري الذي نراه بوابة الإصلاح الشامل التي لامفر من المرور بها.

وفي الحقيقة أننا بعد سنوات من العمل الإداري لازلنا نعالج في القشور ولم نصل بعد إلى لب الموضوع. فمهما كان مشروع الإصلاح في أي مؤسسة أو هيئة جاداً ومدعوماً بنوايا صادقة فإن النجاح يبقى محتملاً فقط وذلك لعدة أسباب:

– أولها: أننا لم نعالج أساس المشكلة التي تتمثل في احترام قيمة العمل في المجتمع بشكل عام.

إذ كيف نتوقع من الموظف أن يقوم بعمله على أتم وجه وبأمانة ومسؤولية اذا لم يكن قد تعلم وممارس ذلك في المدرسة أو الجامعة .. أو حتى في داخل الأسرة نفسها ؟ ثم كيف نطلب من هذا الموظف ان يكون مخلصاً إذا كان شعوره بالعدالة غائباً وخصوصاً إذا لم يكن مقتنعاً بأهلية وكفاءة مسؤوليه.

– ثانيهما: إن قيمة العمل يجب أن تحترم في المجتمع بشكل عام قبل أن نبدأ بعمليات إعادة الهيكل وتسريح عدد من الموظفين لاعتقادنا أن لدينا كماً هائلاً من البطالة المقنعة فجميع موظفي الدولة والكثير منهم يمكن استيعابهم وتشغيلهم ورفع انتاجيتهم بطريقة جيدة فمجالات العمل والانتاج كثيرة جداً، ولكنها بحاجة إلى من يعرفها ويستغلها..

إن السياسة والاقتصاد والاجتماع كل متكامل وهذا أمر بديهي يعرفه الجميع ومع ذلك فإننا نتغافل عنه، فهذه العناصر مجتمعة هي التي تحكم وتضبط سلوكيات الفرد كموظف ومراجع ومستهلك وأهم من ذلك كمواطن. معظمنا يعرف مواطن العلل وأماكن الخلل في الإدارة الحكومية وغير مقبول منا أن نختلف كثيراً على المشاكل ولكن يمكننا مناقشة الحلول وبذل الجهد المطلوب للاتفاق عليها وتنفيذها.

فمثلاً لايحل نظام التقاعد المبكر مشاكل التوظيف الزائد بل يخلق مشاكل أكبر للأفراد والمجتمع ككل.

وكذلك فإن استخدام امتحان التوجيهي كوسيلة لإبقاء أكبر عدد ممكن من المواطنين خارج أبواب الجامعات اليمنية، ومن ثم خارج الكادر الإداري للحكومة أسلوب غير مجد على الإطلاق وله انعكاساته الخطيرة على المجتمع وسيؤدي ذلك في وقت قصير إلى اختلالات كبيرة في سوق العمل وتشويه لصورته الحقيقية. إذ أين الأعمال المهنية التي تود الحكومة دفع ابنائنا بكل قوة إليها؟ لم نعد مجتمعاً زراعياً ولا صناعياً فقد تحولنا إلى اقتصاد خدمي منذ زمن بعيد وهذا في معظمه ليس بحاجة إلى التدريب المهني بمفهومه القديم.

إن التركيز على التخصصة والاقتصاد الحر أثبت عدم جدواه في حل مشاكل الترهل والتسيب والفساد الإداري بل قام بتحويلها من وجه إلى آخر. حتى الدول المبتكرة لعمليات الاصلاح الإداري تقوم الآن بإعادة النظر فيها وعلى رأسها أسلوب الخصخصة الذي بدأت تظهر له الكثير من السلبيات لقد سئم المواطن كل مايسمعه عن الإصلاح بكافة أشكاله وأصبح سلبياً لدرجة كبيرة في التعامل مع كل هذه الأمور.

وهنا تكمن الخطورة .. إذ أن من أساسيات المواطنة الصالحة المشاركة والشعور بالمسؤولية الوطنية التي تنبع بداية من الإحساس بالعدالة في كل شيء .. عندما يحس الموظف بالعدالة فإنه سيعمل بجد وإخلاص ولن يتسامح مع كل من يسيء إلى الوظيفة من زملائه ومرؤوسيه أو حتى رؤسائه، والعدالة هذه بمفهومها الشامل، فالحكومة مدعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية وسريعة ولكن مدروسة من أجل تعزيز الثقة بعمليات الإصلاح الإداري وابتكار أسس جديدة لتعيين وترقية الموظفين، وكذلك الاهتمام الحقيقي بالتعيينات في المناصب العليا لن تجدي كل عمليات الإصلاح نفعاً إذا لم يقتنع الموظف بكفاءة رئيسه بالعمل مهما طورنا نظماً إدارية ومهما أدخلنا من أساليب إدارية وتكنولوجيا حديثة .. علينا التحرك سريعاً للتخلص من عقلية اللامبالاة والفردية المفرطة التي أصبحت تقول: إن الموظف العام لايريد بالضرورة فساداً إدارياً أقل وإنما يحرص على أن يأخذ حصته (العادلة) منه!! فما رأيكم بذلك ياأولي الألباب!!

(●) مدير إدارة القيادات الإدارية – رئاسة الوزراء..

مفهوم الإرهاب هل يحتاج إلى إعادة نظر؟

عبد الله بن علي العليان

● طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قبل حملته العسكرية على أفغانستان وتنظيم القاعدة ضمن تحركه لتشكيل التحالف بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ شعاراً صريحاً ومبطناً أقرب إلى الترهيب منه إلى الترغيب لكل دول العالم (إما معنا وإما مع الإرهاب) وليس هناك خيار ثالث للتملص من الخيار المرفوع خاصة أنه موجه من قبل دولة كبرى في العالم لا منافس لها على الساحة الدولية .

فالاستجابة لهذا المطلب الأمريكي السريع من أغلب دول العالم كانت (نعم نحن معكم ضد الإرهاب) لكن بعدما هدأت الأمور وخفت الحدة الأمريكية نوعا ما – برز التساؤل الأهم في هذا المضمار – ما هو الإرهاب؟ .وكيف نحدد تعريفه ؟ ومن هم الإرهابيون الذين يندرجون ضمن هذا التعريف؟، خاصة عندما ظهرت بعض التصريحات والتلميحات من بعض المسؤولين الأمريكيين والغربيين أن بعض الدول وبعض المنظمات العربية سينالها الهجوم لاندراجها في لائحة الإرهاب ،وفق التصنيف الأمريكي دون التفريق الدقيق بين الإرهاب المدان والمرفوض والنضال القومي والوطني المشروع كما أقرته القوانين والأنظمة الدولية وكل الشرائع السماوية والأرضية .

فالإرهاب كما تحدده المصطلحات السياسية هو أسلوب من أساليب الصراع الذي يقع فيه ضحايا بصورة جزافية أو رمزية بهدف إيقاع أذى أو عنف فعال لطرف آخربدون أن يكون هدفاً أسمى للعمل الإرهابي .

لكن الاشكالية التي تسهم في غموض هذا المصطلح وجعله أكثر التباساًهو عدم التفريق الدقيق بين الإرهاب كظاهرة عالميةغير محدد بدولة أو بشعب أو بعقيدة وبين كفاح الشعوب ونضالها لنيل حقوقها المشروعة في التحرير ومحاربة المحتل والمستعمر. وهذه بلا شك قضية محورية يجب أن توضع في مكانها الصحيح وتضبط وفق مقاييس دقيقة وثابتة بعيداً عن الأهواء والميول والاتجاهات الأيديولوجية واختلافها .

فمصطلح الإرهاب يستخدم أحياناً بطريقة انتقائية وتلصق أحيانا على أعمال لا تندرج ضمن مفهوم التعريف المشار إليه آنفاًوهذه مسألة تثير الارتياب في تعريفات بعض الدول للإرهاب ومنها الولايات المتحدة على وجه التحديد .

والذي يدعو للأسف أن مصطلح الإرهاب لا يزال ورقة يتلاعب بها الكثيرون ويتقاذفون بها كالكرة فيما بينهم وكل يوصم الآخر بالإرهاب وكل مشكلة داخلية يعانيها بلد ماترفع التهمة الجاهزة على البعض الآخر بالإرهاب وبدلاً من اتخاذ الوسائل السلمية والقوانين المرعية وحقوق الانسان لحل هذه المشكلات – والتي تختلف من بلد إلى الآخر – فإن شعار الإرهاب بات الآن سيفاً مصلتا بلا معايير دقيقة لتقييده وهذه إشكالية ربما تساعد في اتساع ظاهرة الإرهاب لا في استئصاله .

ورغم ان الإرهاب قضية عالمية إلا أنه بقي خارج دائرة الاتفاق لجهة تعريفه رغم ما تضمنته قواميس اللغة وكتابات الفقهاء من اجتهادات للتعبير عن الظاهرة لكنها لم تفلح جميعها في وضع ضوابط ومعايير محددة للفصل بين الفعل الإرهابي وما سواه الأمر الذي أدى حتى بأولئك المهتمين بدراسة هذه الظاهرة إلى مواصلة بحوثهم ودراساتهم دون الاكتراث بتعريفها .

وعدم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب نابع بالدرجة الأولى من تسييسه ووضع الاعتبارات القانونية خارج الحسبان رغم هويته القانونية في الأساس وقد أدى ذلك بدوره إلى اختلاط الأوراق وتباعد المواقف فلم يعد مستغرباً أن نشاهد حكومات أو جماعات ترتكب حماقات وتقوم بأعمال الابادة البشعة بحق الانسان باسم مكافحة الإرهاب ولم يعد خافياً أن يستخدم الإرهاب جسراً لتحقيق أهداف ومكاسب شخصية أو حزبية أو قومية.

وكلنا يعرف ما تعرض له شعب البوسنة والهرسك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبدأت دول المعسكر الاشتراكي في التفتت والانهيار السياسي والأيديولوجي عندما طلبوا – مثل بقية الدول الأخرى – الاستقلال عن يوغسلافيا الاتحادية مثل كرواتيا وسلوفينيا عندما قام الصرب بأفظع الممارسات الإرهابية لقمع هذا الشعب المسلم لثنيه عن مطالبه المشروعة مثل بقية دول وأثنيات يوغوسلافيا الاتحادية ، مما حدا بهم إلى استخدام أسوأ ما عرفه التاريخ من وسائل الإرهاب فقتل الرجال ودفنوا أحياء واغتصبت النساء ، و أحرقت الأرض ودمرت المنازل وارتكبت جريمة الابادة الجماعية وبشكل لم يشابهه في التاريخ المعاصر إلا ما حدث من الهوتو والتوتسي أخيراً في افريقيا ومبرر ذلك الإرهاب أن مواطني البوسنة والهرسك أرادوا أن يحيوا حياة إنسانية كريمة .

فالقضاء على أسباب الإرهاب خطوة إيجابية لدحره وتقزيمه ولو بصورة متدرجة وهو في اعتقادنا أفضل الأساليب لاستئصاله من جذوره وهذا الإرهاب لا نختلف جميعاً على رفضه ونبذه بكل أنواعه وصنوفه ومبرراته لكن الأسباب الكامنة لعلاجه مسألة هامة للقضاء على الإرهاب.

من هذه الأسباب أن الكثير من المجتمعات في العالم تفتقر إلى الديمقراطية و التعددية السياسية وآلياتها في الاختيار الحر النزيه من خلال الانتخابات التشريعيةإلى جانب أن أحزمة الفقر وظروف الهجرة الكثيفة إلى المدن وانتشار الأحياء العشوائية من أسباب انتشار التطرف الذي هو بلا شك من أسباب الارهاب كما أن عجز بعض السكان عن التكيف مع قيم المدينة الحديثة وطريقة حياتها القائمة على المنفعة المادية البحتةوافتقارها إلى الكثير من القيم أسهم في الكثير من أسباب الاحتجاج والتطرف.

هذه الأسباب اجتمعت مع أسباب أخرى وهي غياب العدالة وازدواجية المعايير في القضايا السياسية وغيرها من الأسباب المساهمة في بروز ظاهرة العنف والإرهاب كظاهرة عالمية والتي تحتاج إلى التقييم والفهم والتعامل العادل .

والمشكلة التي يجب طرحها أن الولايات المتحدة واجهت إرهاباً فظيعاً لم تكن تتوقعه بالصورة التي حدثت وبدلاً من التروي والدراسة المتأنية لاتخاذ الرد على هذا الإرهاب المفاجئ قامت بشن حرب على أفغانستان لاحتضانها أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة المتهم بهذه التفجيرات في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثم شن الحرب على العراق واحتلاله بتهمة أسلحة الدمار الشامل الذي ثبت عدم صحتها واقعيا!.

والغريب أن الولايات المتحدة لم تناقش بجدية قضية الكراهية التي تواجهها من غير الكثير من دول العالم في هذا العصر فالكثير من أسباب الكراهية المرفوضة ربما تزيد في معدلات الإرهاب وتناميه بصورة مطردة وهذا السلوك غير المنطقي عبر عنه (بروستر.ك.ديني) في كتابه (نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية).

إن من الأهمية بمكان أن يتوصل شعبنا إلى نوع من الفهم العام بدلاً من الاستجابة للعواطف والانحيازات. نحن نبعد كثيراً عن كل هذه الدول حتى نفهم المدلول الحقيقي. ولكن مستقبل العالم كله يعتمد على الحكم الصحيح يعتمد على إدراك الشعب الأمريكي لأفضل ما يمكن القيام بهوما يجب القيام به) .

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة صريحة من العالم كله : لماذا لا يكون هناك تعريف واضح وحاسم عن مفهوم الإرهاب بدلا من الغلط المتعمد بين نضال المناضلين وإرهاب غير المناضلين؟.

فمن منهجية التعاطي المزدوج في مسألة الإرهاب تمثّل سابقة خطيرة عن السلام والأمن والعدل وإذا ما سكت العالم عن الإرهاب بمعاييره ومقاييسه القائمة فإن هذه المشكلة ستبقى قائمة ما دامت هذه المعايير والمقاييس المزدوجة الى حد الظلم والقهر وعدم رد الحقوق الانسانية الى أصحابها.